

تخاضها الى الادراك **بازد** اربعة نفر لا يجوز وصية لهم القتي
 والمجنون والعبد والمكاتب فليق الوصية بالثلاثة
حنية المفتح رجل له دين عاقر وقال لم يورثه اذ امت
 فانت بري من ذلك للدين قال ابو القاسم يجوز ويكون
 وصية من الطالب المملوك ولو قال ان من ابى اياه
 لان هذه مخاطرة مخاطرة فلا يصح **فانض خان** القاص
 اذا نصب وصية في تركته ايتام وعم في ولاية او كانت
 التركة في ولاية والابن لم يكن في ولاية او كانت
 بعض التركة في ولاية والبعض لم يكن قال شمس الأئمة
 وفي الفتاوى سئل ابو جعفر عن مات الخلو اني يصح التصب على كل حال ويصير الوصي وصية
 وميراثا لمراته وادعت انها حيا قال
 تزني المرأة على امرأة فقعدت او
 امرت من صحته تجوز جنبها فان
 لم يوقف على استئذان من
 علامات الحمل فميراثه
 بين ورثته وان لم
 على شيء من علامات
 الحمل يوقف
 نصفه
 ويقدر بغيره
 حاوي

فالتفت

فالتفت الى اليسرى فبشرى كاتب ثم ضمنه والامان فاقرب يقبض
 بدل الكتابة جاز من الثلث ويسمى في ثلثي قيمة بحال فالتفت
 من اجنبت ثم اقرب يقبض ثم حيث يصح من كل مال **الجامع**
الفصول ولما شهد الرجلان ان اباهما اوصى بالثلثين
 والوصي يدعي فهو جازم استحقاقا وان انكر الوصي لم يجز
 وفي القيس لا يجوز وان ادعى وعلى هذا اذا شهد الوصي لها
 بتمكلا وغريمان لها على الميت وعليها الميت دين او شهد
 الوصيان اذ اوصى الى هذا الرجل معها وجه القياس انه شهادة
 للشهادة لعود المنفعة اليه وجه الاستحسان ان القاضي
 ولا يترتب نصب الوصي اذا كان طالبا والموت موقوف **عند اب**
 رجل اوصى بان يعطى من كفاة صلوة لا واولاده الذين
 ليسوا بوارث قال ابو القاسم الصفا يعطون ويجوز
 غير كفاة ولو اوصى لغيره وهو غر وارث ثم صار وارثا
 بطلت وصيته ولو اوصى رجل لابن وارثه جاز ولو اوصى
 رجل لاخته الثلث المتوفقين وله ابن جازت الوصية
 لهم بالتسوية ان لا ثلثا لانهما لا يرثون مع الابن فان كانت
 له بنت جازت الوصية للاخ لا للاخت لانهما لا يرثون مع البنت ولا الوصية
 بالثلاث مالها حية وهو وارثه ثم ولد للوصي ابن ثم مات